

الرقم : 525/1100
التاريخ : 2010/10/04

السادة/ بورصة عمان المحترمة
ص.ب (212466) عمان 11121
المملكة الأردنية الهاشمية

مزيد التحية والإحترام،،،

لاحقا لكتابنا رقم 494/100 تاريخ 2011/9/25، بخصوص اجتماع الهيئة العامة غير العادية للبنك ، نرفق لكم
طياً صورة عن محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 2011/9/25.

وتفضلوا بقبول فائق الإجتزام،،،،

بنك الاتحاد

بورصة عمان الدائرة الإدارية والمالية الديوان ٠٤ تشرين الأول ٢٠١١ الرقم المتسلسل: ٤٨٦ اسم الموظف: لا جهة المختصة: المات الإداري والعملاء

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي (الثالث والثلاثون)

لبنك الاتحاد

عقد إجتماع الهيئة العامة غير العادي الثالث والثلاثون لبنك الاتحاد في تمام الساعة الثانية عشر والربع من صباح يوم الأحد الموافق 2011/ 9/25 ، في مدرج حليم سلفيتي - الإدارة العامة / الشميساني .

ترأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد عصام سلفيتي ، والذي افتتحه مرحباً بالسادة الحضور وخص بالترحيب :

السيد سامي الخرابشة مندوب عطوفة مراقب الشركات

السيد حسين الكوفحي مندوب البنك المركزي الأردني

السيد بشر بكر مندوب مدققي الحسابات

كما ورحب بمندوبي الصحف المحلية

وإستهل السيد رئيس مجلس الإدارة حديثه طالباً من مندوب عطوفة مراقب الشركات السيد سامي الخرابشة الإعلان عن قانونية إجتماع الهيئة العامة غير العادية.

تقدم السيد سامي الخرابشة بالشكر لرئيس مجلس الإدارة قائلاً يسرني حضور هذا الإجتماع وأعلن اكتمال النصاب القانوني له بواقع 92.092% من رأسمال البنك البالغ (100) مليون سهم حيث حضر هذا الإجتماع (67.467.754) سهماً بالأصالة و(24.624.554) بالوكالة وهذا ما يشكل ما مجموعه (92.092.308) سهماً، وبعد الإطلاع تبين أن الشركة قامت بالإلتزام باحكام قانون الشركات فيما يتعلق بالنشر عن هذا الإجتماع وإستكمال جميع المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته وفي مواعيدها المقررة ، كما وحضر أعضاء مجلس الإدارة بما يمثل النصاب القانوني لمجلس الإدارة ، وبناء عليه فإن جميع القرارات التي ستتخذ في هذا الإجتماع تعتبر قانونية وملزمة لجميع المساهمين لمن حضر ولمن لم يحضر ، ووجه حديثه للمساهمين مبيناً أن الاجتماع هو اجتماع غير عادي ويحتوي على بنود معينة سيتم طرحها بالإجتماع متمنياً من جميع الحضور المحافظة على الهدوء ، وإعتذر مندوب مراقب الشركات للحضور عن تأخر بدء الاجتماع بسبب إستمرارية تسجيل الحضور وطلب من السيد رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة وفارزين للأصوات والمباشرة بجدول الأعمال وحسب ما هي وارده في صحيفة الدعوة .

عين السيد رئيس مجلس الإدارة السيدة ميسون الضميري كاتباً للجلسة ، وكل من السيد صقر عبدالفتاح والسيد محي الدين العلي مراقبين لفرز الأصوات وبدأ بجدول الأعمال .

اولا : الطلب المقدم بموضوع اقالة مجلس الادارة من المساهمين (شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للاستثمار)

بين السيد رئيس الاجتماع بأن ما ادرج على جدول الأعمال هو بند واحد فقط حيث ورد الى ادارة البنك بتاريخ 2011/8/29 كتاب من قبل كل من شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للاستثمار والتي تمثل ملكيتهما في رأسمال البنك ما مجموعه 31% ، وقد ورد في الكتاب الموجه الى مجلس ادارة البنك ما يلي " على ضوء قرارات الهيئة العامة العادية وغير العادية وقرارات مجلس الادارة والتي أضرت بمصالح المساهمين بالبنك والى المخالفات والتجاوزات المتوافره على بعض أعضاء مجلس الادارة ومخالفاتهم لأحكام القانون " وهذا يعني أن مساهمي البنك قاموا بإتخاذ قرارات في الهيئة العامة العادية وغير العادية بالإضافة الى أعضاء مجلس الإدارة أضرت بمصالح المساهمين ، وبالتالي فإنني اوجه طلبي الى ممثلي شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للاستثمار شرح الأسباب التي دعت الى دعوة الهيئة العامة غير العادية للنظر بطلبهم بإقالة مجلس الإدارة .

بادر السيد هيثم الدحلة ممثل شركة المستثمرون العرب المتحدون في الاجتماع بالقول بأنه يترك الأمر للمساهمين الآخرين للحديث في أسباب طلب اقالة المجلس ، فاجابه رئيس المجلس بان القانون اوجب على مقدم الطلب عرض وايضاح الأسباب التي دعت الى طلب اقالة مجلس الادارة والمخالفات التي تم طرحها ، وهنا بدأ السيد هيثم موجها حديثه الى مندوب مراقب الشركات ورئيس المجلس الطلب من الهيئة العامة أن يتم تثبيت الأعضاء الجدد في مجلس الادارة والذين تم انتخابهم حسب المادة 150/ الفقرة 2 والتي تنص على عرض تعيين أي عضو في مجلس الادارة على الهيئة العامة للشركة في اول اجتماع لاحق تعقده ووفق الأحكام المبينة في هذه الفقرة . فاجابه رئيس المجلس بأنه تم عقد اجتماع الهيئة العامة الغير عادية لسبب آخر ويجب بحثه وعليه يرجى بيان المخالفات التي تم ذكرها بكتابتكم وسيتم بحث موضوع تثبيت الأعضاء الجدد لاحقا .

فبدأ السيد هيثم الدحلة ببيان المخالفات مبيناً في المخالفة الأولى بأن مجلس الإدارة قام ببعض المخالفات من خلال شراء أسهم في محفظة البنك لصالح اعضاء مجلس الإدارة ، بالإضافة لمخالفة قرارات لجنة الادارة بالنسبة لأسعار بيع او شراء بعض الأسهم مثل أسهم شركة الاتحاد للتبغ والسجائر وشركة الاتحاد للاستثمارات المالية وشركة الاتحاد لتطوير الاراضي ، وتجاوز نسبة الإستثمار بأسهم شركة الاتحاد للتبغ والسجائر بما يزيد عن 10% حسب تعليمات البنك المركزي للإستثمار ، اما المخالفة الثانية فهي قرار

بالإضافة أن القرار نص على تجديد العقد لمدة أربعة سنوات في حين أن المجلس بقي له سنتين مما سيؤدي الى تكبد البنك لأعباء مالية .

اوضح السيد سامي الخرابشة قائلاً بأن من حق رئيس المجلس والأعضاء الرد على الاسئلة المطروحة ، و اوضح السيد رئيس المجلس بأن الادارة التنفيذية عادة تأخذ قرارات عدة لمصلحة البنك فإما أن تؤدي الى خسارة أو ربح اما بالنسبة لعقد رئيس المجلس فقد قمت بالتوضيح سابقاً وقد تم الغاء القرار لاحقاً ، وكنت اتمنى من السيد هيثم الدحلة الاهتمام بوضع حساباتهم لدى البنك بدلا من الاهتمام بعقد رئيس المجلس .

بين السيد مندوب مراقب الشركات بأنه بقي سؤالين لم يتم الاجابه عليهما والسؤال الأول هو توقيع بعض القرارات دون عرضها على المجلس اما السؤال الثاني فهو عدم الافصاح عن مستحقات المجلس للهيئة العامة .

اجاب السيد رئيس مجلس الإدارة لقد اوضحت سابقاً بهذا الخصوص فعادة يقوم البنك بالافصاح عنها بشكل اجمالي في التقرير السنوي ويتم الافصاح بالتفصيل لاحقا لهيئة الأوراق المالية ، فرد المساهم حامد كباجي بأن هذا مخالف للقانون .

اكمل السيد مندوب مراقب الشركات سامي الخرابشة مبينا بأنه بقي سؤال واحد وهو عدم عرض القرارات على مجلس الإدارة فأوضح رئيس مجلس الإدارة بأن السيد هيثم الدحلة يتحدث عن قرار واحد وهو قرار تجديد عقد رئيس المجلس .

طرح احد المساهمين اقتراحاً يفيد القيام بتشكيل لجنة تحقيق مهمتها بحث ما تقدم به السيد هيثم الدحلة والتجاوزات التي تحدث عنها ، فاجاب السيد سامي الخرابشة مبيناً بأن جدول الأعمال المطروح في الاجتماع هو الإقالة او عدم الإقالة للمجلس بالكامل ، وقد تم طرح المشكلات والمخالفات القانونية والتي برأيهم تستدعي الإقالة ومن حق المجلس أن يطرح دفاعه شفافة او كتابة للهيئة العامة وقد قام اعضاء المجلس بالرد دفاعاً على تلك المخالفات ، وبالتالي العملية حالياً تخضع للتصويت اما اقالة المجلس بقرار يحمل 75% من عدد أسهم الحضور وانتخاب مجلس جديد أو عدم الإقالة ، وفي حال عدم الإقالة يبقى الوضع على ما هو عليه وننتقل للبند الذي تم طلبه من قبل السيد هيثم الدحلة.

واعترض السيد سامر الشواروه مبدياً رأيه بأنه يجب بحث تثبيت الأعضاء الذين تم تعيينهم قبل الإقالة او عدمها ، بالإضافة لوجوب بحث قرارات المجلس التي ورد بها مخالفات وأضف الى ذلك بأنه تم منع احد المساهمين من الدخول علماً بأنه يحمل 1.800 مليون سهم قام بتفويضي عنها وهي نسبة قد تؤثر في عملية الانتخاب .

واوضح مندوب مراقب الشركات فيما اذا كان هنالك مخالفات داخل البنك يجب على المساهمين اللجوء الى البنك المركزي حيث انه صاحب الولاية على تدقيق حسابات البنك ولديه المعرفة الكاملة فيما اذا كان هنالك أية مخالفات ، فعقب السيد حامد كبايجي احد مساهمي البنك ان البنك المركزي في نهاية المطاف من المفروض أن نطلب منه تشكيل هيئة من المساهمين للإطلاع على قرارات مجلس الإدارة وفيما اذا كان السيد هيثم الدحله حاضرا في تلك الجلسات ام لا ، فرد عليه مندوب مراقب الشركات بأنه يجب اللجوء الى البنك المركزي بهذا الخصوص .

فطلب السيد حامد كبايجي من مندوب الشركات رايه القانوني بالمخالفات المذكوره وقبل اجراء عملية التصويت فرد عليه السيد سامي لقد اوضحت رأي سابقا وهو أن البنك المركزي صاحب الولاية في تدقيق حسابات البنك وذلك حسب قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، فتوجه المساهم نفسه بالسؤال الى مندوب البنك المركزي فيما اذا كان يجب التثبيت او عدم التثبيت في موضوع الاقالة فأجابه السيد حسين الكوفحي بان البنك المركزي لا يتعامل مع اجتماع الهيئة العامة أو الأفراد وإنما يتعامل مع ادارة البنك مباشرة ، فاكمل المساهم ولكن ما يهمنا فيما اذا كانت المخالفات التي تم ذكرها صحيحة ام لا فاجابه السيد رئيس المجلس موضحاً له بأنك قد استمعت الى المخالفات التي تم ذكرها والى رد مجلس الادارة على تلك المخالفات وفي ضوء ذلك لك اتخاذ القرار في تثبيت المجلس او عدمه .

واقفل مندوب مراقب الشركات النقاش وأعلن بدء عملية التصويت على اقالة المجلس بناءً على جدول الأعمال الذي تم ارساله الى المساهمين وبعد بحث الموضوع الرئيسي سيتم تثبيت الأعضاء الجدد او عدم تثبيتهم ، فعقب السيد عبدالكريم الزعبي بأنه يجب تثبيت الأعضاء قبل عملية التصويت على اقالة المجلس ، ورد السيد رئيس المجلس بأن المطلوب من الشركتين اللتين تقدمتا بطلب الى مجلس الإدارة وهو طلب الإقالة ، وعقب السيد سامي الخرابشة بأن الموضوع يتم بالصورة التالية وهي بأن الشركات المذكورة قامت بطلب اقالة المجلس وهذا ما سيتم البدء به ومن حق المساهمين بعد اقالة المجلس انتخاب مجلس جديد ومن حق المساهمين عدم تثبيت الثلاثة اعضاء الذين تم تعيينهم في المجلس الحالي وساقوم بتلاوة أسماء اعضاء المجلس الحالي ليصار الى عملية التصويت على الاقالة او عدمها :

عصام حليم سلفيتي

شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال ان في بمقعدين

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

شركة عوني الساكت ومشاركوه

"محمد نبيل" عبدالهادي حموده

باسم عصام سلفيتي

محمد نايف البطاينة

مغيث غياث سختيان

طارق عثمان بدير

Arabian publishing company

راجيا التكرم بالتصويت على بطاقة الحضور التي بحوزتكم والتي تم كتابة كلمة اقالة عليها بالكتابة من قبلكم اما اقالة او عدم اقالة وتسليمها الى مندوبي فرز الأصوات .

فبدأ المساهم هيثم الدحله والمساهم سامر الشواوره بتثبيت إعتراضهم بأن هناك احد المساهمين تم منعه من دخول الاجتماع ويحمل اسهما قد تؤثر على عملية التصويت بلغت 1.8 مليون سهم ، فرد السيد مندوب الشركات قائلا بأننا قمنا بالتسجيل وتم اقبال باب التسجيل في تمام الساعة الثانية عشر والرابع ما يعني أننا منحنا المساهمين وقتاً اضافيا ساعة وخمسة عشر دقيقة وذلك بناءً على طلب من المساهم هيثم الدحله وتم الانتظار 15 دقيقة اضافية بعد الساعة الثانية عشر لتمكينه من تسجيل واحضار تفويضات افاد بأنها في طريقها للوصول الى البنك ، وتم بعدها اغلاق باب التسجيل ولم يكن المساهم المذكور متواجدا ولم يرد التفويض الخاص به قبل إغلاق باب التسجيل وافتتاح الجلسة وتم البدء بعدها بالاجتماع وقد حضر هذا المساهم في الساعة الواحدة ظهراً ما يعني اعادة الاجتماع من البداية ، واعترض احد المساهمين حيث قال إذا كان هذا المساهم حريصا على الحضور كان يجب عليه التواجد قبل الساعة الحادية عشر حيث ان الدعوة الموجهه للمساهمين تنص على بدء الاجتماع في تمام الحادية عشر وبالتالي ليس على المساهمين انتظاره حتى الواحدة ظهراً .

بعد ان تم البدء بإجراء التصويت السري على الطلب المقدم وفرز اصوات المساهمين اعلن مندوبي فرز الأصوات كل من السيد صقر عبدالفتاح والسيد محي الدين النتيجة:

- صوت (23) مساهما على اقالة المجلس يحملون أسهما بلغ عددها (91.975.666)
- صوت (21) مساهما على عدم اقالة المجلس يحملون اسهما بلغ عددها (114.588)

وبذلك بلغت نسبة التصويت على اقالة المجلس 99.873% .

بين السيد سامي الخرابشة بأنه وحسب المادة 175/ ب والمادة 165 من قانون الشركات والتي تقضي باقالة مجلس الإدارة بأكثرية 75% من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع وبالتالي أعلن أن مجلس إدارة البنك يعتبر مقالا بموجب نسبة التصويت والتي بلغت 99.873% وبعد فرز

الأصوات ، وأنه وفقا لأحكام القانون يتوجب على الهيئة العامة انتخاب مجلس إدارة جديد في ذات الجلسة واطلب من السادة الحضور التقدم بطلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لمن تتوفر فيه مؤهلات العضوية والشروط القانونية الواردة في قانون الشركات وقانون البنوك ، راجيا من جميع المساهمين عدم مغادرة قاعة الاجتماع وحتى الانتهاء من انتخاب مجلس جديد .

قام احد المساهمين بتقديم قائمة تتضمن احد عشر عضواً كمرشحين لعضوية مجلس ادارة البنك وهم كالتالي:

1. عصام حليم سلفيتي
2. شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال ان في
3. السيد سمير امحمد عبدالسلام ابوراوي
4. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
5. شركة عوني الساكت ومشاركوه
6. "محمد نبيل عبدالهادي حموده
7. باسم عصام حليم سلفيتي
8. مغيث غيات منير سختيان
9. محمد نايف السعد البطاينة
10. شركة اثمار للتزويد
11. فهد بن محمود بن زهدي ملحس

وطلب مندوب مراقب الشركات من المساهمين اعلان رغبة أي منهم للترشح لعضوية مجلس إدارة البنك ووجه تأكيداً خاصاً للسيد هيثم الدحلة وممثلي شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للإستثمار فيما إذا كانوا يرغبون بترشيح أي مساهم لعضوية مجلس الإدارة إلا أنه لم يعلن أي مساهم رغبته بالترشح لعضوية مجلس الإدارة مما ترتب عليه فوز القائمة المشار إليها أعلاه كمجلس لإدارة بنك الاتحاد بالتزكية ودون الحاجة الى اجراء انتخابات لعدم وجود مرشحين آخرين ،

وقد وجه المساهم سامر الشواور و المساهم هيثم الدحلة سؤالهم لمندوب الشركات بأن شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال لا يحق لها التصويت بموجب نص المادة 135 من قانون الشركات حيث أنها مملوكة للحكومة الليبية وبالتالي ينطبق عليها نص القانون بخصوص مساهمات الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة في اي من الشركات المساهمة العامة فاجاب مندوب مراقب الشركات على هذه التساؤلات بأن الوثائق الصادرة عن مركز ايداع الأوراق المالية تشير الى أن شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال ان في هي شركة هولندية وأنه يتعامل مع هذا الموضوع باعتبار أن قيود وسجلات مركز الإيداع هي الدليل القانوني على التعريف بالمساهم ولا يجوز مواجهة الوثائق الرسمية بالإدعاءات المجردة .

7



كما قام مندوب مراقب الشركات السيد سامي الخرابشة بتلاوة نص المادة (135/أوه) من قانون الشركات مؤكداً أن وثائق مركز إيداع الأوراق المالية تؤكد أن جنسية الشركة هي هولندية .

بين كل من المساهم هيثم الدحلة والمساهم سامر الشواوره وعدد من المساهمين المرافقين برفضهم لترشيح شركة سيرت سيكيورتيز وطالبوا بتوجيه السؤال مباشرة لممثلي الشركة لبيان ان كانت شركة تابعة للحكومة الليبية او عدمها ، واجاب مندوب مراقب الشركات بأن وثائق مركز الايداع هي الحكم الأول والأخير في هذا الموضوع ، واثار المساهمين المذكورين الكثير من اللغظ واللغو في القاعة مما ادى لتشويش المساهمين ، وعندها بادر السيد سامر الشواوره بالقول بأنه لا يوجد قانون عادل في المملكة حيث كثر الفساد والمحسوبية وقام بتحميل مندوب مراقبة الشركات كامل المسؤولية على ما ورد منه في الاجتماع . وطلب رئيس المجلس من الحضور التزام الهدوء والمناقشة بصورة افضل وبموضوعية ليستطيع مندوب مراقب الشركات الرد على الأسئلة الموجهة إلا أن المساهمين المذكورين لم يلتزموا بذلك واستمروا مع مرافقيهم في الصراخ وتوجيه الاتهامات واثارة الفوضى في قاعة الاجتماع وغادروا جميعاً القاعة.

أكد مندوب مراقب الشركات السيد سامي الخرابشة على فوز القائمة المذكورة بالتزكية ، ولما لم يكن هناك أية أمور أخرى أعلن السيد مندوب مراقب الشركات الدكتور سامي الخرابشة إعلان إقفال باب النقاش بما يتعلق ببنود جدول الأعمال ، وأقفلت الجلسة في تمام الساعة الثانية والنصف ظهر يوم الأحد الموافق 2011/9/25 .

رئيس الاجتماع
عصام سلفيتي

مندوب مراقب الشركات

سامي الخرابشة

كاتب الجلسة

ميسون الصبيحي